

كاتبات... في ضيافة الرقابة (عودة مطاردة السّاحرات!؟)

Spotlight of Censorship (Return of the Witch Hunts!?)

نادية خاوة

جامعة محمد الشريف مساعديّة /

سوق أهراس (الجزائر)

n.khaoua@univ-soukahras.dz

تاريخ النشر: 2025/09/29

تاريخ القبول: 2025/09/24

تاريخ الاستلام: 2025/06/24

الملخص:

الرقابة على حرية التفكير/التعبير- الإبداع قضية شائكة، وإشكالية في المنظومة الثقافية العربية السائدة، ترتبط جذورها التاريخية بأولى معارك الإنسان مع قيم الحق، والعدالة، والحرية، ولذلك لا يمكن الفصل - أبداً - بين بدايات تاريخ الرقابة، وبين جذور خطاب العنف الثقافي، المترسخ في مساحات شاسعة من الذاكرة الإنسانية، والذي وجد ما يركّبه في الساحة الثقافية العربية من أحداث وتحولات دراماتيكية، شهدتها المنطقة العربية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر ديسمبر 2001م، وكذا مختلف التداعيات السلبية التي انجرت عنها؛ كتصعيد الحركات التكفيرية، مما أدى إلى تفاقم خطاب العنف والتطرف والعمل بهما، فأصبحنا نطالع في كل يوم تصعيد حملات من المطاردة، والملاعنة تتعالى عبر العديد من الواجهات العلمية والثقافية (المدارس والجامعات والمعاهد، ومراكز التكوين)، وعبر مختلف المنصّات الفضائية، مُستهدفة طبقة من المثقفين، والمبدعين... الذين رفعوا لواء الاختلاف عالياً، عمّا هو سائد من مفاهيم وعادات وتقاليد، مُطالبين بضرورة كسر أصنام العقل العربي، الذي استكان للرجعية الماضوية متّخذاً من التقليد والتكرار نسقيته الفكرية، ولذلك كان اختيارنا **للكتابة النسائية السردية** اختياراً واعاً بشروطه النسوي المائز والمختلف، كونها من أكثر الكتابات السردية جرأة، على تسريد فضاءات التحرر، انعتاقاً من سلطة البراديعم المعرفي المترسخ ثقافياً حاسرين القناع عمّا لاقته وتلاقيه هذه الكتابة من عنف رقابي مدموغ بالنزعة الجنوسية، والترابنية، والعنصرية؛ فلماذا الرقابة عن الكتابة النسائية في العالم العربي اليوم إذا؟ وما مرجعيات ذلك العنف الرقابي؟ وكيف تتجلى أشكال تلك الرقابة؟ وما طرائق وآليات العنف الرقابي على الإبداع النسائي؟ وكيف يمكننا أن نمّح لكاتباتنا انعتاقاً جميلاً في ضوء التعددية الثقافية، والفكر المختلف؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير ممّا ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنه.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، العنف الرمزي، النسقية الفكرية، الخطاب التكفيري، الملاعنة، المطاردة، الرجعية الماضوية.... إلخ

Abstract:

* المؤلف المرسل: نادية خاوة.

Censorship of freedom of thought, expression, and creativity is a complex issue within the dominant Arab cultural system, rooted in humanity's historical struggles for truth, justice, and freedom. The rise of extremist movements after December 11, 2001, has intensified cultural violence, manifesting in daily persecution of intellectuals and creators who challenge traditional views. This has led to a more aggressive enforcement of cultural norms and a stifling of alternative voices. This paper focuses on the censorship of women's narrative writing, which confronts gender-based violence and hierarchical norms, and explores how we can empower female writers within a multicultural, diverse intellectual framework. It seeks to analyze the violent censorship mechanisms and the role of the gendered and racialized nature of these controls in limiting artistic and intellectual freedom.

Keywords: Censorship, symbolic violence, intellectual consisten, persecution, traditionalism.

مقدمة:

يُحِيلُنَا تأمل المشهد الأدبي العربي المعاصر، على وجود معالم كتابة نسائية ذائعة، تتكلم صيغ التأنيث وفتنة مُتخيّل السردى نابضة بالحسّ الأنثوي الذي سرى في جسد اللغة مُفَتِّتًا آلياتها القولية الذكورية، ومُعِيدًا تسمية مفرداتها المادية والرمزية بمنطق أنثوي مختلف، يتكلّم مراحل من تاريخ المرأة الموجه؛ لذلك راهنت هذه الذات - منذ البدايات - على تأنيث عالمها السردى، رافضة الكتابة تحت هيمنة البراديغم¹ المعرفى السائد، والمقوبل لكلّ ما هو إبداعي، والمنمّط للشفافية الأنثوية بمشاشتها، وتفاصيلها الصغيرة والحميمة، فتراوحت هذه الكتابة بإيقاع خطابها الروحي، وشروح ذاكرة جسدها الأنثوي الموشوم، على نحو يهيئ لولادة ميثاق تخيّل صاخر بكتابة المختلف خارج الأطر الجندرية ذات المنحى التمايزي. لذلك تمثّل كتابة المرأة عموماً، والسردية منها على وجه الخصوص نافذة مفتوحة على عالم أنثوي داخلي، غنيّ بمختلف التجارب الإنسانية، التي تشغل كمرجعي وقائعي حيّ، نابض بصدق التجربة الأنثوية المعاشة، والمرأة إذ تكتب تجربتها فإنّها تؤرّخ ميثاقاً سردياً خاصاً، يتجاوز كلّ المواثيق الذكورية الأخرى؛ لأنّه ينشد التمرد والانعقاد من مختلف أشكال السّلط المفروضة عليها سوسيو- ثقافياً، وسياسياً واقتصادياً، ودينياً، لذلك أُعتبرت هذه الكتابة ضرباً من التمكين الذاتى النسائي، الذي يلبس التخيل كنافذة للعبور نحو عالم إبداعي يوطوي، يكون بديلاً فنياً عن الواقع الاجتماعي، يتسنى فيه الانعقاد عبر فضاءات السرد بكلّ حرّية، فكيف تمكّنت هذه الذات - يا تُرى - من التعبير عن حرّيتها الإبداعية في المشهد الثقافي العربي، المثقل بكلّ أهواله الماضوية السلفية، والرجعية؟

1 - تاريخ الرّقابة على حرّية التفكير/التعبير في الثقافة الغربية:

لم تكن فكرة الرّقابة بغائبة تماماً عن ذهن الكاتبة العربية، فهي عادة ما تحضر بصفتها نوعاً من الرّقابة الذاتية المرتبطة باللحظة الإبداعية؛ خاصة فيما يتصل بالمواضيع الحساسة التي ترتبط عادة بالمحظور، أو المسكوت عنه ثقافياً؛ ففي المجتمعات الذكورية عادة ما يُواجه الوعي الإبداعي لدى المرأة ضغوطاً تتعلق بحدود ما يمكنها الإفصاح عنه، ممّا قد يضطرّها في بعض الحالات لاستخدام الرموز أو الاستعارات، لتفادي الصدام المباشر مع تلك القيم، لكن رغم ذلك تبقى

الكتابة هي الفعل الأنثوي الوحيد لنشيدان التحرّر والانعقاد من الهيمنة الرقابية المترسّخة بمزيد من العنف وآلياته القمعية، والتي ترى في كتابة المرأة مروقاً على السائد والمألوف في المنظومة الثقافية العربية.

إن الرقابة على الفكر/الإبداع لم تكن وليدة السياقات الثقافية الحديثة فحسب، بل لها امتدادات تاريخية في كلّ الثقافات والحضارات الإنسانية القديمة، ففي أوروبا القروسطية مثلاً ارتبطت الرقابة بادئ الأمر بالديانة المسيحية، إلّا أنّها سرعان ما انحسرت عن ذلك السيّاق لتجتاح الحقل السيّاسي (العصر الملكي/ق16-ق18م) في كلّ من فرنسا، وبريطانيا تحديداً، وبهذا غدا العنف الثقافي أحد أهم أسلحتها الفتاكة، التي تشهّرها في وجه كلّ يمارس حرية التفكير، طلباً للاختلاف والتميّز، لذلك كثيراً ما ينتهي البحث في بدايات ممارسة الرقابة على المطبوعات والمنشورات والصّحف، إلى بحث في الخصوصيات التاريخية، والثقافية للتصرفات والمواقف، والبُنى الرقابية المتنوّعة عبر العصور. كما سيؤدّي هذا البحث - أيضاً - إلى اكتشاف ذلك التعارض القائم بين إرادة السّلطة (سياسية كانت، أم دينية، أم قضائية) التي تدّعي العمل باسم المصلحة الجماعية العليا (الله الشعب الوطن، أو ببساطة الآداب العامّة)، وبين إرادة الفرد في التعبير عن رأيه (معتقداته أيديولوجيته، رؤيته للعالم، علاقاته بين البشر وبين الجنسين)، غير المتوافق مع ما هو سائد أو مسموح به.

ويستحضر هذا السيّاق العنف الرقابي الذي رافق نشر كلّ من: ديوان "أزهار الشّرّ/Du Mal Fleurs ل (بودلير)، و رواية "مدام بوفاري" ل (فولتير)، اللذين هزّ الرأي العامّ بجراعتها وقدرتها على التحرّر من سلطة الأعراف، والعادات والتقاليد السائدة آنذاك. ولذلك ظهرت أولى عمليات المناهضة الدينية في أوروبا وخارجها للتضييق على المبدعين ومصادرة حريّاتهم الفكرية والتعبيرية، تحت ذريعة المقدّس. ولكم يفضّح هذا السيّاق أبعاداً للتواطؤ الإيديولوجي السياسي والديني، مثلما يُعرب عن ذلك رأي كلّ من: (جان جاك بوفير/Pauvert) محاولاً "فضح الحجّة التي تسمح بإنكار الأمر لصالح طمس الكلمة"، و(جان جاك بروشيه/Brochier) الذي لا يتردّد في تشبيه الرقابة بالشیطان، الذي يُبرهن عن وجوده، في الوقت الذي يحملنا على الاعتقاد بأنه غير موجود!²

إنّ الذريعة الأساسية للرقابة في الدفاع عن الآداب العامّة، لم تكن واضحة في مختلف المساجلات، والمجادلات الرقابية، التي دارت ما بين المؤلفين و دور النشر من جهة، وبين المحاكم القضائية والمؤلفين من جهة أخرى، في كامل البلاد الأوروبية، لأنّ جُنحة انتهاك تلك الآداب لم تظهر للعلن إلّا عام1791م، والتي لم تكن تتعدّى "تهمة عرض الصوّر الفاضحة"³ فكيف تتمّ محاكمة عمليّن أدبيين فنّيين (أزهار الشّرّ، مدام بوفاري) إذا، بتهمة عرض صور فضائحية، بموجب مرسوم قانوني، تمّ تجاوزه منذ أزيد من قرنين من الزمان!⁴

وكنتيجة حتمية لهذا الوضع، ظهرت أولى الكتابات النقدية المتبعة لتاريخ السّلطة الرقابية التي تحاول حصر الغطاء الإيديولوجي عن الوجه الحقيقي، التي تمثّله الرقابة على حرية التفكير/الإبداع في أوروبا، فانبرت أقلام كلّ من (ميرابو/Mirabeau/1788م) في كتابة الذائع: "حول حرّية الصّحافة"، و(ماري جوزيف شينييه/Marie Chénier joseph/1789م) في كتابها: "فضح مفتّشي الفكر"، وأيضاً (لانتوناس/Lanthenas

(عام 1791م) في مؤلفه الشهير: "الحرية غير المحددة للصحافة". أمّا في مطلع القرن 19م، فقد نشأ جدل كبير ما بين المحافظين الملكيين، والليبراليين الجمهوريين حول إشكالية الرقابة الفكرية محاولاً كل طرف ربط وجودها بمصالحه الشخصية، وهو الموقف الذي سينتشر تدريجياً خلال القرن 20م في كامل القارة الأوروبية، لتتوالى بعدها ظهور عدة كتب نقدية ساخرة من السلطة الرقابية، التي مثّلت أقوى أداة سياسية لطمس التطور الفكري المسالم، ولذلك جرت عمليات فضح آلياتها، والتهكم عليها كاريكاتوريا عبر العصور خالعين عليها اسم "أناستازيا/السيدة رقابة الدميمة"⁵.

أمّا عن أولى المطاردات الرقابية لكتابة المرأة في أوروبا الوسيطية، فقد كانت مع الرائدة (ماري أنطوانيت / Marie Antoinette)، التي كانت أول، وأشهر ضحية لسطوة العنف الرقابي في "أسطورتها السوداء/ (Légende Noir)، التي ولدت في السنوات الأخيرة نصوصاً أدبية، مثل: "غراميات شارلو و توانيت" عام 1979م، والتي احتلت مكاناً رئيسياً في النشرات الانتقادية الذائعة خلال العهد القديم عام 1789م بعد أن كانت بصورة شبه أدبية بعنوان: "الوحش المنفلت من جرمانيا" لتصبح في نهاية تلك الفترة تحت اسم: "جونون الشّهوانية/ آلهة الطبيعة المؤنثة"⁶.

2 - العنف الرقابي على حرية التفكير/الإبداع في السياق الثقافي العربي:

لقد كان موقف الإسلام واضحاً وصريحاً من "حرية التفكير/التعبير"، ولا مجال - البتة - للتشكيك أو الطعن فيه حيث أقرّ هذا الحق في أوسع نطاق، لمن يكون للإنسان؛ أيّ إنسان ذكراً كان أم أنثى الحق في أن يُفكر تفكيراً حُرّاً مستقلاً، في جميع ما يكتنف حياته من مواقف، وسلوكات وممارسات، بل أصرّ هذا الدين على دعم كل من يسعى لإعمال عقله/فكره، وتسريحه من قيود الجهل والخرافة، لذلك كان أكثر الأديان وضوحاً فيما يتعلق بوجوب "مكافأة المجتهد" مثلما جاء على لسان (ابن حزم الأندلسي): "إنّ المجتهد المخطئ، أفضل عند الله من المقلّد المصيب"⁷؛ لأنّ كلّ ما تأسّس على العقل، بقوة الحجّة و سطوع البيان كان أكثر اقناعاً للناس/القراء من غيره. إنّ ديناً يُحرّض على التفكير الحرّ، بمكافأة "المجتهد الخطأ"، لهو دين واثق من نفسه؛ يمنح المؤمن به جسارة على الفهم والتحليل والتأويل، في مختلف مجالات المعرفة والفكر دون تردد أو وجل، ولذلك لا يأبه - هذا الدين - بعصب الغاضبين، ولا تعصب المتعصبين⁸.

لذلك سعى كثير من المثقفين الحداثيين، إلى إرساء منظومة للفهم والتحليل، تنهل مختلف أبعادها القرائية الجديدة من سياقاتها التاريخية المعاصرة، تصدّيًا لمختلف الظواهر الغربية والمربية، التي من أخطرها تجذّر النزعات الثبوتية الأصولية، المتفشية عبر أنسجة خطاب الفكر العربي؛ بحيث يفتّر السياق عن انتشار موجات حادة من الملاعنة، والسبّاب والشتم التي تصدح بها مختلف المؤسسات الإعلامية، والعلمية في حق هؤلاء المثقفين، بتهمة أفكارهم الليبرالية والعلمانية حيناً، أو اللائكية أحياناً أخرى، لأنهم جاهرُوا بفكرهم المختلف، رافضين العودة المرضية للماضي بكل تبعاته، حاملين شعار التغيير بما يتماشى ومتغيّرات العصر فطالتهم تُهمة العمالة للغرب العدو، وبأنهم ناشرون لأفكاره اليهود - مسيحية الهدامة للأخلاق وللقِيم العربية الإسلامية، وبالتالي وجوب ملاعنتهم، ومحاربتهم أينما وُجدوا، بل ومنع كتاباتهم من دخولها إلى البلاد العربية، وقد يتصعّد الأمر إلى المطالبة بالدم/القتل، تحت ذريعة التكفير والزندقة، كما سنوضح ذلك لاحقاً!

هكذا غدت المحاكمات القضائية، والمصادرات الرقابية لأعمال فكرية، ونقدية، وأدبية وفنية من أخطر وجوه العنف الرقابي المقنّع في ثقافتنا العربية، "وإذا كانت القوة المادّية المباشرة هي الوجه الأكثر بُدائية للعنف، فإنّ وجوها أخرى يسلكه في مجالات أكثر

خفاء وانتشاراً، حين تحلُّ أدوات أخرى تحمل بُعداً رمزيّاً، محلّ القوة المباشرة، فيتحوّل العنف من صورته الساعية إلى التغيير بالقوة العملية، إلى صورة خيالية ذهنية، تستعمل قوة رمزية مؤثرة، لإحداث التغيير في الطرف الآخر، الذي يقع عليه فعل العنف"⁹ ولكن رغم كلّ أشكال العنف الرقابي وآلياته المادّية والرمزية، نجد أن جملة المعايير المستند إليها في مُصادرة هذه الكتابات، أو مُطاردة أصحابها ومُلاعنتهم غير واضحة أبداً، وأحياناً ازدواجية ومترججة، ممّا يطبعها بسمة الغموض والالتباس في كثير من السياقات!؟

إنّ هذه الدائرة السوداء التي يُزجّ فيها بالمفكر/الكاتب - الكاتبة، ليست بجديدة على التاريخ الثقافي العربي الذي دأب منذ قرون على النظر لغير المسلم (الآخر المختلف دينياً، وعقدياً واثنيّاً، وجنسياً، وعرقياً) في علاقة صراع وعداوة دائمة، كما ينوّه بذلك المفكر (نصر أبو زيد) قائلاً: "ومن المخجل أن يُصِف بالكفر، من يحاول ممارسة الفكر، وأن يكون التكفير هو عقاب التفكير، هو مُخجل في أيّ مجتمع، وفي أيّ لحظة تاريخية"¹⁰ وستجلى النتائج الحتمية لكلّ ذلك على صعيدين كبيرين: أولاً اقضاء "المفكر/الكاتب - الكاتبة" من دائرة ما هو ديني، ممّا ينتهي إلى وسم موقفه، ومن ثمة خطابه بالانحراف والشذوذ عن الرأى العام للجماعة، وبالتالي الحاقه بدائرة أخرى رغماً عنه، هي دائرة "التكفير/الكافر- الكافرة"، ممّا سينتهي إلى عدم موثوقية آرائه وأفكاره ومن ثمة كتاباته التي لا خير فيها لأمتة...؟

و ثانياً: تمثّل هذه التهمة في حدّ ذاتها عائقاً إبستمولوجياً، يحول دون تطوّر الوعي النقدي الحرّ في الثقافة العربية؛ لأنّ هذا العقل وضع سلفاً مجموعة من المعايير الصارمة، بمثابة المحرّمات، التي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال التطرّق إليها، أو حتى التفكير فيها، ناهيك عن جرأة الكتابة عنها، ممّا سيخلع عليها مرتبة المقدّس! الأمر الذي أدّى إلى تقلّص آفاق القراءات الحدائثية، وتضييق حدودها، وذلك بعزلها عن مواكبة مختلف النظريات الفكرية والمعرفية المعاصرة، وهذا ما سيعود بالتّسلب على نوعية البحث العلمي بمختلف المراكز والمؤسسات الجامعية العربية، وبالتالي مُصادرة مشروعية كل المحاولات العلمية الجادّة والجريئة، وتجريم مناقشتها داخل الحرم الجامعي، وترسيخ أنماط من الأفكار، والأبحاث الجاهزة والتكرارية المبلّدة للعقول!؟

لقد ضحّى كثير من المثقفين المتنوّرين، بأرواحهم في الذاكرة الثقافية العربية، من أجل مناقشة إشكالية "العقل أو الطاعة/ التفكير أو الاعتقاد" التي طُرحت خلال القرن 8م، وتمّ اختزال القضية بشيء من التحجيم، لصالح الطرف الثاني (الطاعة - الاعتقاد)، وبالتالي تصعّدت حدّة العنف في معاقبة كلّ من يُخالف قانون الانقياد الأعمى (الطاعة)! فحارب القصر العبّاسي كلّ ممثّلوا النزعات العقلانية من: (فلاسفة، وعلماء، ومفكرين وفلكيين، وأطباء، وصوفيين، ورجال دين...) لأنهم كانوا يتحدّثون - كما يقول البلاط - بأفكار غريبة قادمة من اليونان والهند، ومن الديانات الفارسية القديمة،

وَعُومِلَ المفكّرون الأحرار، والمتنوّرون ككفّار ومُلاحدين؛ بحيث استخدم العبّاسيون - لترسيخ استبدادهم - مفكرين يقولون بالولاء والطّاعة دون تأمّل؛ وهذا التقليد الذي خلق تشويشا جبريًا عُرف باسم الشرعية، التي ستقف عائقا في وجه تطوّر المسيرة الديمقراطية في البلاد الإسلامية، وذلك منذ أن رُبِطت الطاعة العمياء للزعيم باحترام الدين!¹¹

و هذا ما يُساعدنا على فهم: لماذا كلّ هذا الملح من حرّية التفكير في السيّاق الثقافي العربي المعاصر؟ لأنّ ذلك سيعيد - حتما - بعث الماضي الإسلامي المضمّخ بأهواله السّلفية الدموية، والذي تتجلّى على مستوى الخطاب الحداثي، من عمليات خنق ولجم لأصوات كلّ الحدّاثيين من مفكّرين، وفنّانين، وكتاب، ورجال دين أمثال (طه حسين، علي عبد الرازق، حسن حنفي، محمد عمارة أدونيس، سلمان رشدي، حيدر حيدر، صادق جلال العظم، حسين سيّد القمني، مروّة محمد أركون، هشام جعيط، نصر أبو زيد... إلخ)، ممّا جعل شعبيّتهم في العالم العربي تفوق شهرة من حاربوهم.

3 - الجذور التاريخية للعنف الرّقابي على كتابات المرأة:

إن مُلاعنة النساء الكاتبات ومصادرة أعمالهنّ، بدعوى أنّها أفكار هدّامة للقيم، وللأخلاق الاجتماعية العربية، لم يُولد من فراغ، كما أنه ليس وليد ق20م أو ما بعده. إن جذور هذا العنف تمتدّ إلى فترات تاريخية سحيقة مسكوت عنها ثقافيا، عندما بدأت السّلطة الدينية (الكنيسة في العصور الوسطى) بملاحقة النّساء السّاحرات والتنكيل بهنّ، بتهمة نشر السّحر والشعوذة والتحليل على عقول العامّة من الناس، لذلك فتعلّت ضدّهن دعوات الحرق والتقتيل في مختلف أقطار أوروبا، ولعلّ هذا ما سيُحيّن على صعيد خطاب الحاضر (خطاب الوقائع الحية)، ذلك التوجّس المرعب من ذبوع الكتابة النسائية، التي تستحضر - حتما - تلك القوة السّحرية لمقول المرأة الإبداعية؛ بحيث لا نستطيع أن ننكر ما أحدثته من الكتابة من إرباك، وتغيير للمفاهيم المتجذّرة ثقافيا خصوصا فيما يتعلّق بنيش المحظورات، أو فضح المسكوت عنه في تلك الثلاثية، التي هتكت هذه الكتابات حرمتها (السياسة الدين الجنس)، ممّا يستوجب مناهضة القوى السياسية والدينية (الإسلام السياسي) لأصواتها، ولجمها بكلّ الوسائل، والآليات العقابية والرّقابية الممكنة!

وكما تستحضر الكتابات النسائية ذاكرة مطاردة السّاحرات في أوروبا القروسطية، فإنّها تستحضر أيضا على صعيد خطاب الحاضر أبعادا من الذاكرة الثقافية الجاهلية، مثلما تذهب النسوية (فاطمة المرينسي)؛ حيث تُحيّن إحياء ذاكرة الآلهة الوثنية المؤنثة (360 إلهة)، التي كانت تتربّع على عرش الكعبة (اللات، العزى، مناة)، وكانت أكثر الآلهة بطشا، ونشرا للرعب والفرع، لأنّهنّ كُنّ يتخبطن في حمّامات من دّم القرايين التي يفرضنها، لذلك "أصبحت المرأة مُحجّبة أولا، لأنّها قرنت بعنف الآلهة، ثمّ لكي تكون الأمّة متجانسة، وتنظّف المدينة من كلّ ما يُبرز الفوضى الجاهلية!"¹² وفيما تُحاول (المرينسي) أنّ تُشخص هذا الوضع الدراماتيكي في ملاعنة، ومصادرة أعمال الكاتبات النسويات، في علمنا العربي اليوم، فإنّها تعود بنا اضطرّاريا إلى العصر الجاهلي بمنطقة شبه الجزيرة العربية، عندما انتصر الإسلام كعقيدة توحيدية، داحضا الحضور التعدّدي للآلهة الوثنية، بمختلف ظلالها: الأثنية (الجنسية)، والعنفية/ القوة والحرّيات الفكرية (حرية المعتقد)، وإرادة الفردية (حرية التعبير/ الديمقراطية)، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الدلالات الأربع مصدرا للفنّنة، وإرباك

النظام الإسلامي¹³، وهو ما وصل إلينا - اليوم - عبر موجات من العنف الأصولي، والسياسي ضدّ كلّ محاولات التفكير الحرّ/الكتابة التي تُطالب بها كلّ المثققات الحداثيات، أو الروائيات، أو النسويات لذلك توجّب قمع أفكارهنّ ولجمها بكلّ الطرق والآليات، حتى لا تنفرط عقدة الرقيب!؟

لقد تفتّنت مختلف المؤسسات الرقابية - اليوم - في إلحاق تُهمّ التشهير والقذف بسمعتهنّ، بل وتنافست على خنق أصواتهنّ الأنثوية، لأنّهنّ نتاج ثقافة العدوّ الاستعماري، وسليالات أفكاره ومفاهيمه العلمانية الهدّامة، وبالتالي فهنّ خائنات للقيم الوطنية والقومية لأوطانهنّ وشعوبهنّ¹⁴، ومدسوسات كأورام سرطانية خبيثة في جسد الأمة الإسلامية، ممّا يستوجب استئصالها عاجلاً! ممّا أدّى إلى تصعّد حدّة العنف الرقابي ضدّ أشخاصهنّ أولاً بمقاضاتهنّ وسجنهنّ تارة، أو المطالبة بإرافة دمهنّ تارة أخرى، ثمّ ضدّ كتاباتهنّ ثانياً بمصادرة أعمالهنّ، وممانعة دخولها للبلاد العربية، لأنّهنّ عبّرن - وبكلّ حرّية ومسؤولية - عن ذلك الجرح المكبوت والمتعفن في الذاكرة الإسلامية، والذي حاول السياسيون طمسه منذ أزيد من أربعة عشر قرناً، والذي يُسمّى بـ: "روح المسؤولية الفردية"¹⁵!

ومثلما حدث مع مثقفيّ العصر الحديث، فالأمر نفسه يحدث مع كلّ الكاتبات، والمثقفات، والنسويات المطالبات بعقيدة التغيير والاختلاف، شعاراً رتّمياً للمرحلة الحديثة، أمثال (نوال السعداوي، ليلي بعلبكي، غادة السمان، فاطمة المرينسي، سهير سلّطي التّل، ألفة يوسف، أمل قرّامي، سلوى الخماش، أمل مختار، ريتا عوض مسعودة أبو بكر، سلوى بكر، خنّانة بنوّنة... إلخ)؛ لأنّهنّ يُعدن في كتاباتهنّ بعث أشباح تلك المخاوف الماضوية، التي أربكت الزعيم السياسي، والمتمثلة في تفتّشي النزعات العقلانية، والحرّيات الفكرية - التعبيرية، التي يمكنها أن تقوّض الحكم إن لم تتمّ السيطرة عليها، وكبح جماح مثّلاتها بالعنف. و لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: لماذا كلّ هذا الرّعب من انتشار الحرّية الفكرية/ التعبيرية - حرية الإبداع، والذي رافق أنظمة الحكم العربي منذ قرون خلت!؟

إن المتمعّن فيما يحدث بالساحة الثقافية العربية اليوم، من مطاردة وملاحقة لكلّ المثقفات الحداثيات، وكبت مبالغ لحرّياتهنّ الفكرية، يحدّ مبرّره - حتماً - في كلّ أشكال الهلع العصابي السائد ثقافياً، من عودة مركّب ذلك الرّعب الذي حاول الحكّام العبّاسيون إخفاؤه وردمه؛ لكنه ما فتى يعود، مكشّراً عن أنيابه في أخطر وجوهه ظلامية؛ بحيث لم يبق أمام المسلمين آنذاك إلاّ طريقين هما: طريق الاحتجاج، الذي مثّله فرقة الخوارج، والذي أفضى إلى نشر مزيد من الفوضى والتقتيل والعنف، وطريق إعمال العقل، الذي مثّله فرقة المعتزلة، والذي عقلن وأضاء الساحة السياسية.

لقد طرح الخوارج منذ السنوات الأولى من وفاة النبيّ (ص) قضية "معرفة إن كانت طاعة الإمام واجبة، عندما لا يحمي حقوق الناس، أيّجب أن نُطيع طاعة عمياء؟"¹⁶ لذلك خرجوا عن الطاعة، رافعين شعار "لا حكم إلّا لله"¹⁷، الذي استخدموه لأوّل مرّة ضدّ الخليفة (عليّ)، ممّا انتهى إلى اغتياله عام 661م¹⁸، ولعلّ هذا ما جعل بدايات المعارضة السياسية في الإسلام كإدانة للزعيم هكذا أُغتيل عبّاسيو الاستبداد السياسيّ على يد متمرّدين إسلاميين (الخوارج) لأنّهم

حُرموا وبقسوة من حريّة إبداء الرّأي، والأمر نفسه حدث في كلّ البلاد العربية ما بعد الاستقلال؛ حيث أُدين مئات القادة السياسيين (أنور السادات)، لأنهم مارسوا رقابة قمعية على عقول الناس وتكلمهم حريّاتهم الفكرية.

أما المعتزلة كتيار للمعارضة المثقفة؛ فبدل اعتماد العنف الذي رفعه الخوارج، أعلن هؤلاء أن الفرد العاقل يقف كسدّ منيع في وجه المستبدّ السياسي، لذلك أدخل الفكر الاعتزالي كلمة "اعتزال"؛ التي تعني "منزلة بين المنزلتين"، وكان اعتزالهم نتيجة حتميّة لتفعيل العقل، الذي كان من نتائجه سقوط حكم بني أميّة¹⁹ كسلالة ظالمة ولكن ما الذي فاز واستمرّ في الأخير؟ إنه خطاب المعارضة، الذي تبدّى لاحقاً في عدّة وجوه قمعية، من أشدها خطراً المعارضة السياسية الأصولية (تفشتي النزعات الإسلامية المتطرّفة، في مختلف البلاد العربية اليوم)، والتي تذكّيها الأنظمة الحاكمة، بالتواطؤ مع حلفائها الغربيين، حفاظاً على نتائج اللعبة الانتخابية المزوّرة فيما تُوهم جماهيرها الشعبية البسيطة والساذجة بمحاربتها وقمعها!

دون أن نتغافل عن الدور الإستراتيجي الخطير، الذي لعبته ثقافة البترو- دولار الشرق أوسطية، في تذكية قانون الطاعة بالمنطقة العربية، مُرغمة كثيراً من الناس على الخنوع السياسي باسم الدين، ممّا ساهم ويُساهم في تنامي موجات العنف الأصولي والطائفي والعنصري والتي أصبحت تطالب بأحقّيتها في الحكم، أو قتل الحاكم السياسي تحت ذريعة إعادة تفعيل "باب الجهاد" التي تمّ اغلاقها منذ القرن 8م، ممّا أدّى إلى مصادرة كثير من القيم الإنسانية والحضارية، التي من نتائجه خلق حرية التفكير - التعبير، والتي كان بإمكانها تقديم حلول ناجعة وفورية، لكثير من المشكلات والأزمات المعقّدة، التي يتخبّط فيها العالم العربي، ممّا حوّل المنطقة العربية إلى ساحة من النزاع، والتقتيل والإرهاب، والموت!

4 - كاتبات في حضرة الرقابة... عودة المعتزلة الجدد:

إن الكاتبات النسويات والنسائيات اليوم، والملقّبات بـ "المعتزلة الجدد"، ممّن رفعن لواء إعمال العقل/الفكر عالياً، للمطالبة بإعادة فتح باب للحوار، حول "حرية الكتابة/الإبداع" رغم متارس السلطة المستبدّة، التي تُحاربهم من كلّ الجهات وبكلّ الآليات فارضة عليهم العودة من جديد إلى مواقعهم التقليدية؛ حيث قانون الطاعة المترسّخ بمختلف المؤسسات الأبوية (الحريم، الزواج الأمومة، الحجاب، التعدّد، الطلاق... إلخ)، والذي هو امتداد إيديولوجي لنسق الطاعة السياسية الدينية، الذي رفع شعاره فقهاء القصر العباسي، لتقنين السلوك الجنسي للنساء، باعتباره سبباً رئيسياً في نشر البلبلة والفوضى، ومن ثمّة إرباك نظام الدولة.²⁰ وسنحاول فيما يأتي أن نقف على بعض التجارب النسوية، وما عشنه من ملاعنة ومطاردة وسجن.

4 - أ - نوال السعداوي... سيناريو القتل الرحيم:

لا يخفى على أحد من القراء في عالمنا العربي، ما أثارته كتابات "نوال السعداوي" من جدل كبير، في مختلف الأوساط الثقافية عموماً، والنسوية على وجه الخصوص، وذلك لمجاهرتها بتحدّي المحظورات الإسلامية، ونضالها ضد مؤسسة الحجاب وتعدّد الزوجات، والميراث، وعدم المساواة بين الجنسين، وكانت ظاهرة ختان الإناث من أهمّ القضايا التي تربّعت على متون أشهر أعمالها النسوية، وعلى مدار 70 عاماً لم تتوان "نوال" عن إثارة الجدل بأفكارها المتحرّرة، من متارس الأخلاق التقليدية البائسة لذلك كانت حياتها سلسلة من المعارك النقدية والسياسية والدينية، وحتى بعد موتها لم يحدث أن حصل لميت في عالمنا العربي، وأن آثار ضجّة مثلما حدث معها، إلا أن كلّ ما قدّم عن هذه المفكرة، والطريقة التي قدّم بها على جميع المنصات، لم يكن بريئاً أبداً ولا حيادياً من الناحية الفكرية، والأيدولوجية، والسياسية!؟

ألّفت الكاتبة عديد الكتب والروايات، ودرّست في كبريات الجامعات العالمية، وحملت في كتاباتها قضايا مهمة، تدور حول الربط بين تحرير المرأة والإنسان من ناحية، وتحرير الوطن في نواحي ثقافية واجتماعية وسياسية وحيثما كانت تحضر (السعداوي) في كلّ هذا وذاك، تُثير الجدل والصخب، حول أفكارها النسوية الجريئة، والجديرة بالفهم والتأمل. ومن أهمّ إصداراتها التي كانت سبباً رئيساً في ذبوع شهرتها العربية، والعالمية كتابتها: "المرأة والجنس" عام 1972م، الذي هاجمت فيه ظاهرة ختان البنات، وتشويه الأعضاء الجنسية الأنثوية، وكانت نتائج ذلك فقدانها لعملها بوزارة الصحة. و "امرأة عند نقطة الصفر" عام 1975م، الذي تناول قضية القهر النفسي والجنسي، الذي تعرّض له المرأة من طرف الرجل، وقد أثارا العمالان ضجّة كبيرة بسبب حساسية الموضوعات المطروحة فيهما، تقول السعداوي: "إن نظرتي للجنس، نظرة علمية مخالفة تماماً لقصص الجنس المبتذلة، والأفلام التجارية، التي تعتمد الإثارة واستغلال جسم المرأة".²¹

لتنفجر بعدها سلسلة من الدراسات العلمية الرصينة، وهي على التوالي: "الأنثى هي الأصل" عام 1974م، و "الوجه العاري للمرأة العربية" عام 1977م، والذي يعكس موقفاً خاصاً من المجتمع في ردّع، وقمع حرية المرأة والذي وثّقت من خلاله تجاربها كشاهدة عيان، على كثير من جرائم الاغتصاب، وقتل الشرف والدّعارة، أثناء عملها كطبيبة بإحدى القرى. أمّا نقدها للطبيعة الجنسية للرجل الشرقي، فكان في كتابها "الرجل والجنس" عام 1975م، الذي شرّحت فيه تلك النظرة الذكورية المتطرّفة من حركات تحرير المرأة العربية، والتي تستمد معظم أهدافها من حركة التحرر النسائي العالمي، وتقوم على أساس الاعتقاد بإمكان تغيير العادات، والتقاليد الموروثة والوصول إلى نوع من التقريب، والالتقاء بين الرجل والمرأة.²²

نتيجة لكلّ هذا أدخلت (السعداوي) السجن، ضمن حملة اعتقالات المثقفين المعارضين لحكم الرئيس المصري (السادات) وهناك تمكّنت من تشريح - وهي الطبيبة النفسية المتمكّنة من علمها - طبيعة الذهنية الشرقية الذكورية، في التعامل مع المرأة، وكانت أعمالها: "مذكراتي في سجن النساء"، و "مذكرات طبيبة"، و "أوراق حياتي" التي هي شكل من التسريد السيّر- ذاتي لحياتها النسوية وما تعرّضت له من تعذيب، واغتصاب وراء القضبان وفيما ترويّه (نوال) عن

محتتها تلك، أنّها دوّنت مذكراتها باستخدام ورق الحمام، وقلم حواجب، وبعد اغتيال (السّادات) أفرج عنها، لكن مع مصادرة أعمالها، وحظر أفكارها في مصر، والعالم العربي!

ولم تكن كتاباتها السّياسية هي التي ألّبت الغضب عليها فحسب، بل تصعدت نبرة التحدي لديها في أعمال أخرى منها: "موت الرّجل الوحيد على الأرض"، و"سقوط الإمام"، و"ملك وامرأة وإله"، التي جاهرت فيها بمعارضة التابوهات الإسلامية التي تُمارس باسم الدين، لذلك طالبت أطراف المعارضة الإسلامية بإهدار دمها، كما مثلت أمام القضاء بتهمة بازدياء الأديان واتّهامها بالإلحاد والزندقة! ممّا أدّى إلى رفع قضية الحُسبة عليها، من طرف أحد الإسلاميين للتفريق بينها وبين زوجها (شريف حتاتة) الذي كان أكثر من ناصرها، وهو الذي كتب فيها بكلّ روح مسؤولية قائلاً: "في بلادنا العربية لا يكتب الكاتب عن زوجته، إنّهُ يكتب عن عشيقاته بأسماء مستعارة بالطبع، أو عن المومسات اللاتي ضاجعهنّ في الشباب... الزوج لا يكتب عن زوجته فهي عورة، لا يجوز كشف الأستار عنها... أمّا أنا فسأكتب عن نوال السّعداوي، قبل أن يمضي بي الزمن إلى القبر، فأحرق في جهنّم لأنّني لم أدافع عن الحقّ".²³ لذلك أُشهرت في وجهها كل الأسلحة السّياسية، والدينية، والاجتماعية، ولكنها مع ذلك لم تستسلم أو تلين رغم تجاوزها سن الثمانين.²⁴

وبالرّغم من شهرتها الدّائعة محلياً وعالمياً، لم تنل (نوال السّعداوي) من الاهتمام النّقدي أو العلّمي، ما ييوئها المكانة التي تليق بمقامها، إلّا فيما ندر من اهتمام قرائي متضارب، لا يكاد ينتظم في شكل دراسة شمولية متكاملة وحتى الذين حاولوا مقارنة أفكارها بطريقة علمية جادّة لم تخلّ أفكارهم من ضلال التحامل الإيديولوجي، انتصاراً منهم لموقف، أو مذهب ضمّي لذلك أتت قراءاتهم تعرّض بشخصها، وتقبح في رأيها، وتشهّر بدعوتها شرّ تشهير!؟ أما الذين التزموا بالجدية العلمية، والموضوعية فيما يقولون، فهم أقلّ من القليل، ولكنهم مع ذلك لم يسلموا من النقد والقدح، لأنهم اعتمدوا على عمل واحد، أو عدد محدود من أعمالها، ممّا جعل نظرتهم جزئية و غير شاملة.²⁵

هكذا - إذن - حُوربت (نوال) في مصر وخارجها من طرق قوى الإسلام السّياسي، وتمّ إغلاق جمعيّتها "**تضامن المرأة**" يوم 8 ماي 1992م، بتهمة "أنّ ممارسات الجمعية لا تتفق والمصالح العليا للبلاد، وتُسيء إلى العلاقات بين مصر، وبعض الدول العربية والأجنبية وتهدّد السّلام، والنظام الاجتماعي للدولة، كما تنشر مُعتقدات ضدّ أحكام الشريعة والدين الإسلامي"²⁶، وتمّ إيقاف صدور **مجلة "نون"** التي تُشرف عليها، وممّا جاء في التّهم المنسوبة إليها: "إنّ مجلة نون، أو نشرة الجمعية قد نشرت مقالات مُعادية للإسلام والشريعة".²⁷ وبالرّغم من أن الأسباب التي يتكئ عليها هؤلاء المراقبون غير مبرّرة أصلاً، إلّا أن المسارعة لتنفيذ الحكم دون تمحيص، كان أسرع من لمح البصر! ممّا دفع بالكاتبة إلى التساؤل مستغربة: "هل يُمكن لأحد أن يتصوّر مثل هذا الاتّهام الخطير الذي صدر بدون تحقيق، والذي يُوجّه ضدّ كاتبة مصرية معروفة بمواقفها الوطنية، وأفكارها المنشورة في مقالات وكتب علمية وأدبية... وقد تُرجم منها إلى معظم لغات العالم، وتُدرّس مؤلفاتها في عدد من جامعات العالم في الغرب، والشرق على السّواء".²⁸ ولكم يحسر تساؤلها هذا القناع عن طبيعة

المواقف الإيديولوجية الخفيفة للقضية والتي حاولوا من خلالها الطعن في مواقفها النسوية، ووصمها بتهم الضلال، والإفساد والتخريب!

ولم تكتف الرقابة التي طالت أفكار (السعداوي) ومكتسباتها النسوية (الجمعية، والمجلة) بذلك فحسب، بل راحت تترافع ضدها مشهورة كل وسائل القذف والشتم، لتنتهي بالمطالبة برأسها على رأس القائمة السوداء، مثلما توضّح قائلة: "وإذا كانت سمعتي الوطنية والأدبية قد شوّهت في عهد السادات، وأصبحت في قائمة الخونة للوطن وإذا كانت شرائط الكاسيت في السعودية قد خرجت إلى العالم أجمع، تُندد بقتل الزنديقة نوال السعداوي، التي تُحارب الإسلام، ووضع اسمي ضمن القائمة السوداء، أو المباح دمهم، مع خمسين آخرين من قادة الفكر، والأدب في بلادنا العربية!"²⁹، وهو ما أثار غضب مدير دار نشر كتابها، الذي راح يترافع بنبرة دفاعية قائلاً: "هجمة تترية على المجتمع المصري، عنيفة ومدمرة، من الدّاخل والخارج على حدّ سواء تكفير لكلّ من صرّح برأيه، واجتهد في شؤون المجتمع والحياة والوطن، وبعد التكفير إهدار الدّم! القتل بكلّ أدوات القتل؛ لأنّه ليست هناك القدرة على مواجهة الرأي الآخر، ومناقشة ومواصلة الحوار معه، للوصول إلى ما ينفع الناس"³⁰.

وبالرغم من صدور الحكم ضدّ (السعداوي)، إلّا أن المحكمة الإدارية لمجلس الدولة لم تتوان في تطبيق الحكم سريعاً، وكأنّه كان محضراً من قبل! مع أن المحكمة نفسها كانت قد حكمت في قضايا شبيهة لهذه، وكان قد استمرّ التحقيق والبحث للتأكد من مصداقية الأدلة ما يزيد عن ثمانية أشهر، لذلك يفضّح هذا الحكم المتعجّل ذلك المسكوت عنه ثقافياً، من تواطؤ إيديولوجي ضدّ كلّ دلالات الأنثوي/الجنسي، ومن ثمة وجوب الرصد له في كلّ الزوايا، إرغاماً له على العودة من جديد إلى أدواره التقليدية، التي بارحها منذ أزيد من قرن!؟

إنّ (نوال السعداوي) من جيل النسويات اللواتي سخرن أقلامهنّ للدّفاع عن قضايا الأمة والشعب، والوطن والدين، والهوية عبر خيط رفيع جدّاً هو قضايا المرأة، لذلك كان خطابها واضحاً إزاء كثير من الأزمات والاضطرابات السياسية، والاقتصادية التي تمرّ بها الأمة العربية، رافعة مصير النساء كفئة جنسية وجنوسية، إلى مصاف القضايا الإنسانية والحضارية والسياسية والاقتصادية الكبرى، مثلما تؤكد بقولها: "إن قضية تحرير المرأة ليست نزهة، وليست جلسة مسترخية في صالون.. إن بلادنا تواجه أزمة مُعقّدة مُركّبة، تشمل الاقتصاد، بمثل ما تشمل السياسة، والثقافة، والإعلام، والتطرّف الديني، وتلوث البيئة، بالإضافة إلى أزمة الديون والرّدة الحضارية والإدمان والبطالة، والغلاء..."³¹ لذلك لم تتورّع (السعداوي) كغيرها من مثقفي جيلها الليبراليين، عن التنديد بمعارضة حرب العراق ضدّ الكويت، وحرب أميركا ضدّ العراق مؤكّدة في أكثر من سياق، أن قرار هذه الحرب الرّعناء لن يكون في مصلحة كلّ الأطراف.

وقد دفعها هذا الموقف إلى إصدار بيان باسم جمعية "تضامن المرأة"، بالتعاون مع منظمة اليونيسكو يومي: 04 و07 سبتمبر 1990م، إلى مختلف الهيئات الشعبية، والحكومية في العالم العربي، مُطالبة بالتكاتف ضدّ الحلّ العسكري لأزمة الخليج والمطالبة برفض التدخّل الأمريكي المسلّح في المنطقة العربية، كما طالبت بانسحاب القوات العراقية من

الكويت، والسعي الجادّ والعاجل لإيجاد حلّ سلمي للأزمة. ومّا جاء في هذا البيان - وهو ما ألب الرأي السياسي ضدها فيما أعتقد - تأكيدها في آخر البيان على ضرورة انسحاب القوّات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، واستمرار المساندة المادية والمعنوية للثورة الفلسطينية وتشكيل وفد نسائي للسفر إلى بغداد وواشنطن، للقاء الرئيسين (صدام حسين، وجورج بوش)، للمباحثة في إيجاد حلول سلمية للأزمة.³² وبالفعل التقى الوفد بالسكريتر العام للأمم المتحدة في نيويورك، مطالباً إليه تقديم استقالته الفورية يوم 10 مارس 1992م. وكان لهذا الوفد النسوي تأثير كبير في تأجيج الرأي العام لوقف الحرب؛ بحيث خرجت مئات النساء، والرجال والأطفال في مسيرات شعبية، هي الأكبر من نوعها في مختلف بقاع العالم، صارخين: "أوقفوا الحرب..."، ولكن تلك الجهود سرعان ما ذهبت عرض الرياح، وكانت نتائجها خنق صوت (السعداوي) ومصادرة أعمالها، وسجنها والمطالبة بإهدار دمها!؟

إن ما حدث لـ (السعداوي) لا يمكن اعتباره إلاّ خطة مصممة بإحكام ضدّ كتاباتها، التي أصبحت تُشكّل تهديداً مباشراً للأنظمة الفاسدة، المتواطئة مع نظيرتها الإمبريالية العالمية، وما قصّة نقدها للعقل الديني الرجعي في السعودية (فتاوى الشيخ بن باز)، إلاّ بيان صريح على حجم ذلك التواطؤ السياسي الديني لتجريم مواقفها النسوية، ومّا جاء في نقد (السعداوي) لظلامية العقل الديني الخليجي قولها: "كتبْتُ دراسة نقدية عن كتاب الشيخ (عبد العزيز بن باز): "الحجاب والسفور"، كشفتُ فيها عن التناقض الواضح في هذا الكتاب، الذي يضمُّ 230 ص، يؤكّد على أن وجه المرأة عورة، ويجبُ أن يُغطّى بالنقاب تماماً، عدا عين واحدة أو نصف عين، لكنه في نهاية الكتاب يُطالب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أن تشتري صفحة أو أكثر بآلاف الدنانير لتُصرف سنوياً لمجلة "بوردا" للأزياء الألمانية، وذلك لعرض موديلات اللباس الإسلامي المتعدّدة"³³، فما دام يُطالب بتبرقع المرأة أصلاً، فما حاجتها إلى تنوّع موديلات الأزياء النسائية الإسلامية إذن؟!

وبالرغم من أن نقد (السعداوي) للشيخ لا يتعارض أبداً مع حرية التفكير، التي كفلها الإسلام لكل إنسان مهما كان جنسه لكن عدداً كبيراً من رجال الدين بالخليج يُعادون الاجتهاد ويعتبرونه ضرباً من الكفر، خاصة إذا كان في نقد طريقة أحدهم، ممّا سيؤلّب الرأي العامّ ضده، وكأنّ بعض مشايخ آل سعود شخصيات مقدّسة غير قابلة للنقد، رغم أن الرسول (ص) نفسه كان يُشجّع الناس على نقده، وأعرب الخليفة (عمر) عن إعجابه الشديد بامرأة انتقدته فقال قوله الشهيرة: "أخطأ عمر وأصاب امرأة!" إن هؤلاء الشيوخ يتجاهلون القضايا والمشاكل الكبرى التي تعيشها أغلبية المجتمعات الإسلامية؛ كالفقر، والغلاء، والبطالة والديون الأجنبية وينشغلون بقضايا هامشية لا معنى لها، كالحجاب، والنقاب، وتطويل شعر الذقن و الشارب!³⁴

إن موقف (السعداوي) من فتاوى (ابن باز) وأضرابه من رجال الدين النافذين في السعودية، فضح نمطية علاقات التواطؤ الإيديولوجي ما بين السياسي والديني من جهة؛ لأنّ عقيدة البترو- دولار الخليجية أصبحت تتحكّم في كثير من الأجهزة الإدارية والإعلامية المعقّدة وتوجّهها، وخير دليل على ذلك قصة الداعية (عائض القرني) مع الكاتبة (سلوى العضيّدان) الذي دفعه رأيه المتعصّب من كتاباتها إلى تهديد زوجها، وتخويف الجماهير التي مارست بدورها ضغوطاً نفسية على الكاتبة وأفراد أسرتها، إلى حدّ دمغها بالزندقة! لكن رغم ذلك لا تزال الجماهير المطيعة تُهلّل للشيخ، حتى بعد

صدور الحكم ضده. ³⁵ ومن جهة أخرى كشف الغطاء الثقافي عن إشكالية العلاقة المكبوتة ما بين الجنسي والسياسي (علاقة الحريم بالسلطة) ³⁶؛ بحيث يُحْيِي هذا الموقف النسوي أهوال تلك الذاكرة السلفية، المعبّأة بكل أشكال العنف ضدّ الجنسي، واقصائه من الفضاء العام، إلى الفضاء الداخلي الأنثوي الحميم، ممّا يستحضر مقولة الخليفة (علي) متهمًا على السيّد (عائشة) غداة انهزام جيوشها في معركة الجمل عام 36هـ/658م: "ألم يأمرَك ربُّك أن تقرّي في بيتك؟! ³⁷ الذي يمثّل منتهى التضليل الإيديولوجي الذكوري، والسياسي، والديني للتلاعب بقسمة المكان/الفضاء جنسيًا، ومنذ ذلك الحين شُيّدت فقهيات فضائية مُتشاحمة، في فصلها ما بين أمكنة الرجال والنساء!

إنّ ما يجب العمل عليه فيما تؤكّد (السعداوي) هو حسر الغطاء الإيديولوجي عن طبيعة الأنظمة الفاسدة في الداخل والخارج على السواء، وذلك لتفويض مختلف علاقات التبعية والتواطؤ السياسي، وإلّا كيف ترضخ قرارات تلك الدول لمعاقبة دولة عربية مُحطّطة كـ (العراق ليبيا...)؛ بحيث يغدو العقاب تدميرًا كليًا عن طريق الحرب، أو فرض عقوبات اقتصادية تصل إلى حدّ تجويع الشعب، وتشريد الأطفال والنساء، في حين لا يتمّ تجريم دولة نافذة كـ (إسرائيل)؛ بحيث يتلاشى أيّ حديث عن العقاب نهائياً اللهم ما جاء في شكل عتاب رقيق بعرقلة السلام بالمنطقة؟! وهو ما يمتدّ على مستوى الأسرة العربية اليوم؛ بحيث تُعامل خطيئة الذكر بالعتاب أو الإنذار في أقصى الحالات، في حين تُعامل خطيئة الأنثى بالقتل (جرائم الشرف)؟!

إنّ تخرّج المعايير الأخلاقية والقانونية، القائمة على الرقابة الفكرية في الساحة الثقافية العربية، تضع المجتمع العربي ككلّ إزاء واقع اللامسؤولية الفردية، التي تمثّل المدخل الأساسي لتطبيق القيم الديمقراطية (حرية الرأي/الإبداع)، فمنذ متى تمّ بتر العلاقة بين العقل الإسلامي الحديث والديمقراطية يا ثري؟ إنّ تأكيد استقلال الفرد تجاه الاستبداد السياسي، ليست أمراً جديداً كما يصرخ أئمتنا؛ إنّ الديمقراطية بهذا المعنى ليست غريبة على الشرق الإسلامي؛ بل هي جرحه المتعفن الذي يُلازمه منذ قرون عديدة؛ "لقد حاول المعارضون مرارا أن ينتفضوا وحاولوا باستمرار قتل الزعيم، وهذا الأخير كثيرا ما حاول تصفيّتهم، رقصة الموت هذه بين السلطة والفردية هي كتبنا الإسلامي ³⁸ لذلك نُظر للديمقراطية كخطر مقوَّض للهويّات العربية غداة الاستقلال، لأنّها تستحضر التراث الفلسفي الإنساني للغرب الاستعماري، ممّا قد يُخاطر بفقدان الوحدة الوطنية والقومية، لذلك كان الانتصار للتجدرّ في الماضي على حساب نشر الديمقراطية (شيوخ الحريات الفكرية)، ومنذ ذلك الحين أصبحت الطاعة قانونا متجذّرا في أنظمة الحكم ممّا آل بالعالم العربي إلى مدارك التخلف والجهل والتبعية.

4 - ب - غادة السمان... السّادة المُراقبون!

ليست قصّة (نوال السعداوي) إلّا واحدة من بين مئات القصص، التي تتعرّض فيها يوميا النساء المثقفات والكاتبات والنسويات للقمع الرّقابي على أفكارهنّ/ مؤلفاتهنّ، ففي سوريا تُصادفنا عديد الأسماء النسائية، التي احتلّت

كتابتهنّ الصدارة من حيث طرحهنّ مختلف المواضيع الحساسة، التي عادة ما يناهى عنها الرجال بكلّ جسارة وجرأة، من مثل: (كوليت خوري، ألفة الأدلبي، وداد سكايني، سلوى بكر... إلخ)، وكانت الرائدة في مجال الكتابة السردية النسائية (غادة السمان) وحكايتها الميرة مع السادة المراقبون، الذين لم تتورّع عن مهاجمتهم وفضح مخططاتهم الإيديولوجية، الذكورية والسياسية الدينية، الساعية لخنق صوت المرأة العربية، وإعادة لها من جديد إلى مكانتها التقليدية (عصر الحرّم).

لقد كانت (غادة) من أكثر الروائيات تبئرا لاستشكال وضع المرأة العربية، ضمن رؤيا ثورية متكاملة، ممّا دفع "بعض الأوساط الدينية المتزمتة إلى مهاجمتها منذ بداياتها، متّهمين إيّاها بالتحريض على ثورة نسائية، خاصة بعد أن كتبت عدّة مقالات جرئية في جريدة "النصر" السورية وسواها، اثر رفض نساء مدينة حماة ممارسة حقوقهنّ الانتخابية تذرّعا بالدين.³⁹ وفيما تروي (غادة) بعد مغادرتها دمشق عام 1964م، وما تعرّضت إليه من تعنّت رقابي مُبالغ فيه تقول: "لقد وقفتُ وحيدة فعلا في هذا العالم الشرس أواجه كلّ القوى المتحالفة ضدّي والمؤسّسات العتيقة المحنّكة الأساليب، التي ترى في وجودي كتابة وممارسة (إفسادا) لجلي وتحيضا ضمّنيا لهم على اكتشاف ذاتهم، بعيدا عن المسلّمات التقليدية، والأفكار الرجعية حول حقوق المرأة خاصّة، وحقوق الفرد العربي عامّة."⁴⁰

لذلك لم تتردّد (غادة) عن مهاجمة وسائل الإعلام التي تُشوّه الحقائق، في قصّتها "الدانوب الرّمادي"، بعد أن قدّمت حرب خُزيان على أنّها "نكسة" وليست "هزيمة"! كما أدانت أيضا في "كوايس بيروت" لا مبالاة المسؤولين وريائهم إزاء حرب لبنان حاسرة القناع الإيديولوجي عن واقع اللامسؤولية التي يتّخذونها وسيلة للثراء والسلطة، لا لخدمة الناس، فكلّ ما يهمّهم من الحرب هو ألاّ تؤثر على مصالحهم، أمّا الذين يموتون من لبنانيين وفلسطينيين فمجرّد أرقام! لذلك لم تكن العروبة بالنسبة إليهم سوى موضوع خطابيّ جيّد، لتديج مزيد من الخطب والأناشيد الحماسية، لابتزاز صمت البُسطاء من الشعب!⁴¹

أمّا في روايتها "عذراء بيروت73" فقد عرّت أهمّ مستويات النفاق السياسي الديني في المجتمعات العربية؛ والذي يدفع بالفتاة المحافظة إلى الاحتيال طلبا للزواج الثري، فتلجأ إلى البكارة الاصطناعية، ساخرة من نفسها كأثني أوّلا، ومن عائلتها المحافظة ومجتمعها ثانيا، الذي يُرغمها على نوع من العهر السري، مُحتميا بمظاهر زواج فارغ إنسانيا!⁴² ولذلك لا تتوان الكاتبة من إبداء تقزّزها من نمطية العائلة العربية المسلمة، التي لا تتردّد في قتل بناتها باسم الشرف، ما دام هذا الأخير أصبح مُعطى سياسيا؛ ففي ظلّ صمت الدولة المريب عن تواجد عيادات شبه طبيّة بدون ترخيص حكومي، مع تمويلها وعضّ الطرف عن نشاطها اللاإنساني في الخفاء، ستزداد عمليات البكارة الاصطناعية!⁴³

لذلك يمثّل صوت (غادة السمان) وغيرها من الكاتبات، صرخة إدانة ضدّ مجتمعات قامعة للحريّات الفردية، ممّا يدفعها وبوعيّ ضدّي لمهاجمة الأسرة العربية كنواة للتربية المغلوطة بين الجنسين، ممّا يجعل المرأة تنظر للرّجل كعدوّ يترّص بها

غدرا لينقضّ عليها كما تجعل الذكر أيضا يعيش عقدة شيزوفرانية، من خلال محاولات إثبات تفوّقه الجنسي من جهة، وبين اقراره بمساواة المرأة ومشاركتها له من جهة أخرى.⁴⁴

إنّ هذه الإزدواجية في الموقف الرقابي من كتابات المرأة عموماً، والنسائية منها على وجه الخصوص، يحسر القناع عن كلّ الأطراف المتواطئة في الموقف التجريبي لحرية الكتابة/ حرية التفكير، وإلاّ كيف تُحظر كتابات (غادة السّمان) من دخول دولة عربية ما، في الوقت الذي تُوجّه إليها دعوة لحضور ندوة فكرية بأراضيها، ممّا دفع بالكاتبة للتساؤل متهمّة: "هل فكري ممنوع وجسدي مسموح؟!"⁴⁵

4 - ج - سهير سلّطي التّل... الأدبيّ الفنيّ يمثل أمام القضاء:

إن ما تعرّضت له الكاتبة والقاصّة (سهير سلّطي التّل) من قمع رقابي لأفكارها، لا يختلف كثيراً عما سبق وقدّمناه من عيّات، والتي كانت غايتها تحجيم الصوت الإبداعيّ الأنثوي، وتحييده نهائياً من الساحة الثقافية؛ لقد أصدرت الكاتبة قصّتها "المشقة" المنشورة لأوّل مرّة بمجلة "أفكار" الصادرة عن دائرة الثقافة والفنون بالملكة الأردنية الهاشمية عام 1985م، وفي شهر أفريل 1987م تقدّم السيّد (عيسى حسن الجراجرة) ببلاغ لرئيس النيابة العامة، مُتخذاً صفة المشتكي، بدعوى أن القصة مُسيئة للآداب، ومُفسدة للأخلاق العامة؟! و بذات اليوم وجّه رئيس النيابة كتاباً إلى المدّعي العامّ لملاحقة الكاتبة، والسيّدين مدير تحرير مجلة أفكار، ومدير دائرة الثقافة والفنون. وفي اليوم التالي أخذت الدعوى مجراها القانوني، وأسندت التهمة للأطراف المعنية بشكل نهائيّ.⁴⁶ لكن الأطراف الثلاثة لم يستسلموا، بل قدّموا طعنًا في قرار المحكمة يوم 1987/12/16م، وبالتالي صدور حكم البراءة من محكمة "جزاء عمّان" نفسها.

لكن السيّد المشتكيّ لم يعجبه القرار - فيما يبدو - فأعاد استئناف الحكم مرّة ثانية، بمساعدة النائب العامّ للمحكمة (يوسف رشاد الزعبي) بتاريخ: 1988/02/10م، وفي نفس السنة صدر حكم التجريم يوم 1988/08/24م بذات المحكمة، ممّا دفع بالكاتبة إلى الطعن في قرار المحكمة، التي سرعان ما تراجعت عن قرار الإدانة، دون توفّر أيّ أدلة جديدة في القضية، وصدر حكم البراءة للأطراف الثلاثة مرّة ثانية⁴⁷؟! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف نتعامل مع قضية أدبية تمثل أمام القضاء، هل ننظر للقضية كعمل إبداعيّ أدبيّ تُجرى عمليات نقده، ومن ثمّة محاكمته قضائياً، لأنّه تخطّى الحدود، والقيّم السوسيو- ثقافية المنصوص عليها؟ أم نحول القضية إلى محاكمة شخصية، ضدّ المرأة الكاتبة وأفكارها، في مجتمع أبويّ محافظ، لا يرى في الكتابة النسائية إلّا ضرباً من اختراق المحظور؟!

وفي الحقيقة أجد كلا السؤالين يؤدّيان النتائج ذاتها، مع سلسلة من المفارقات والمواقف المتناقضة: "نصّ فنيّ يمثل أمام القضاء وادّعاء يُريد أن يقيس الفنّ بمقياس القانون، ليثبت مُخالفته لقواعد الآداب والأخلاق، فإذا به يُحوّل القانون (الديني والمدني) إلى نصّ فنيّ، تبرز وظيفته البلاغية والجمالية، وتغيب فيه المعايير والحدود، التي تفصل بين ما يُحتمل ولو على استكراه، وما لا يُحتمل ولو على ضرورة."⁴⁸ ولعل المتأمل في طبيعة هذه المحاكمة سيلاحظ ذلك التجديف غير

المنطقي في أبعاد القضية، ممّا يُحيل على تلاعب قانوني صريح؛ لأنّ هذا التذبذب الواضح في قرارات المحكمة كمؤسسة رسمية للدولة، يؤكّد عدم اقتناع المحكمة بالحجج والأدلة المقدّمة من طرف المشتكي، وإلاّ فأئقّ قاض هذا الذي يُعلن الحكم وضده في القضية نفسها، في ظرف زمني لا يتعدّى سبعة أشهر إلاّ أن يكون للمسألة أبعاداً أخرى خفية! إن حكم الإدانة الذي تعرّضت له الكاتبة (سهير سلطيّ التّل)، يتغاض عمداً عن النتائج القانونية، التي تعرّض لها المحكومون الثلاثة وبشكل آلي؛ أيّ الطرد من الوظيفة، وعدم السّماح لهم بتولّي أيّ وظيفة أخرى، فضلاً عن الحرمان من الحقوق المدنية!

وتحاول الناقدة (خالدة سعيد) حسر الغطاء عن الخطر الخفيّ الذي يُمارسه القانون على رقاب الناس، وكبت حريّاتهم الفكرية والتعبيرية، فكما "يعاقب هذا القانون المخطئ والمجرّم يحمي البريء، ويحمي الحريّات، فإذا صار إلى الغموض والتعميم، بات محلاً لكلّ التّأويلات وفقد بعده الموضوعي العامّ، صار مرهوناً بتأويل المؤول، دون أن يملك البيّنة على صحّة التأويل!"⁴⁹ لذلك فعدم وضوح هذا الحكم، سيحرّم المتّهم من محاولة البرهنة على براءته، ممّا سيؤدّي إلى ضياع الهدفين معاً: هدف النيل من المخطئ وهدف حماية الحريّات الفكرية والتعبيرية، وبالتالي سهولة استغلاله كسلاح ذو حدّين، في يد كلّ من يُمارس السّلطة، أو من يملك سلطة التأويل.

وتطرح النسوية (فاطمة المرينسي) إشكالية جدّ خطيرة، تعيشها غالبية الدول العربية؛ تلك المبتورة ثقافياً عن الفلسفات العقلانية، وقيم عصر التنوير الأوروبي، وهي بقدر تعنّتها ورفضها للقيم الديمقراطية، وبأنّها نتاج الآخر الغربي، والتي تمثّل المهاد النظري لتخلّق روح المسؤولية الفردية والحريّات الفكرية، فإنّها لا تتردّد أبداً في التنافس المحموم على استيراد آلاته وأجهزته التكنولوجية!⁵⁰ بما في ذلك الأسلحة، التي تُعرب بشكل صريح عن اهتزاز وضمور في مؤشر الوعي الثقافي العربي؛ "لأنّ شراء الأسلحة يعرقل خلق قوّة ثقافية علمية عربية، وما يُلزمها من نشر ثقافة ديمقراطية، تعتمد على تشجيع المبادرة الفردية"⁵¹، من خلال تطوير نظام التعليم بالمدارس والجامعات العربية، لتكون في مصاف المؤسسات العلمية العالمية.

إنّ الميزانيات العربية التي تُنفق على صفقات التسلّح، تفوق أيّ تكهّن لتقدير الغلاف المالي الذي أنفق مثلاً في بناء مدينة خالد بن طلال الحربية، والتي قُدّرت بـ 06 بليار دولار، بالإضافة إلى أن ضخامة التسلّح واستعراضه بالمناسبات التاريخية، لا يعبر في الحقيقة إلاّ عن عقل عربي أرعن، مهووس بالعنف على حساب الحوار والمناقشة الجادّة، وهنا تبدو المفارقة جدّ ساخرة ما بين العقلين؛ ففي الوقت الذي يجعل الغرب فيه من صناعة الأسلحة والمتاجرة بها علمياً، سبباً إستراتيجياً في خلق قاعدة ثقافية وعلمية متينة بأراضيه ليزداد تقدّمًا وتفوّقًا، يأتي قرار العرب في ذلك التسارع المحموم لاستيراد الأسلحة، وكلّ ما يرتبط بها من تعزيز للعنف وأشكاله، ممّا سيؤدّن بحلول فترات ظلامية في الأوطان العربية - مثلما نعيشه اليوم - والذي سيكون من أخطر نتائجه حرمان الطاقات الشبّانية من فرص التعليم والتثقيف، والحصول على مكتسبات عصر التنوير الإنساني، ممّا سينتهي بانفجار ذلك العنف الرّمزي المكبوت إلى عدّة أشكال منها: العنف الطائفي، والعرقي، والاثني، والسياسي... وصولاً إلى تصعّد موجات الأصولية الإسلامية في كثير من البلاد العربية، التي حوّلت المنطقة العربية تدريجياً إلى مسرح من التقتيل والإرهاب، والحروب!؟

لذلك تُثير مقولة "الديمقراطية" أنساق كلّ المخاوف العربية، التي تنخر المنظومة الثقافية منذ فترات طويلة لأُهمّها تُعيد إلى الذاكرة شبح أولئك المثقفين، والمفكرين، والباحثين في أمّهات الكتب الدينية، عمّا يُدعم فكرة الفرد المتفكّر، والمسؤول؛ "هذا الغرب الذي لا يتوقّف عن الحديث عن الديمقراطية عبر أقماره الصناعية، ووسائله الإعلامية، تُخيف أحاديثه البعض لأُهمّها توقظ العظماء والمنسيين!"⁵² لذلك فإنّ مُعاداة النُخب المثقفة في تزايد مستمر في عالمنا العربي اليوم، لأنّ الأنظمة الليبرالية الدستورية التي من المفترض أن تسبق الاستحقاق الديمقراطي - كما هو شائع في الدول الغربية⁵³ - كثيراً ما تتمّ محاولات وأدها، ومن ثمة مُصادرة كلّ محاولات زرع روح المسؤولية الفردية في تربة الفكر العربي، وعلى رأسها: "حرية التفكير" "حقّ المبادرة"، "التسامح" "الحوار"، "احترام الاختلاف"... إلخ

إنّ خطورة تجذّر هذا العقل الدُغمائي، لا تقف عند حدود العجز عن إقامة حوار موضوعي ونقاش عقلاني مختلف فكرياً فحسب، وإتّما تصل إلى درجة تحويل هذا التعصّب إلى أداة طيّعة في يد من غُسل دماغه؛ فالمواطن العربي اليوم لم يعد يُغضبه الفساد المستشري، ولا تزايد البطالة، ولا ارتفاع مؤشرات الفقر، وتضخّم حجم المديونية وتساعد عمالة النساء والأطفال وانتشار الأمراض والأوبئة... وإتّما ما يُفاقم غضبه فعلاً؛ فيثور ويبرق عندما تأتي امرأة ما، بفهم وتأويل جديد للأديبات الدينية القديمة، أو تجرؤ على نقد خطاب لأحد الزعامات الدينية، أو تخوض في الحديث عن موضوعات محظورة ومحرمّة، فتتعالى الأصوات من هنا وهناك مشهّرة ضدّها كلّ أدوات القمع، ومستحضرة أوجز المقولات التراثية عن علاقة النساء بالكتابة:

ما للنساء وللخطابة والعمالة والكتابة هذا لنا، وهنّ ممّا أن يبتن على جنابة؟!

5 - خاتمة:

إنّ كلّ من (السعداوي، غادة السمان، سهير التلّ، فاطمة المرينسي، دالندا الأرقش، ليلي بعلبكي، نيللي حتّا أمينة ودود ألفة يوسف، أمل قرامي، رجاء بن سلامة، سلوى الخماش ووداد سكاكيني، حياة مختار... وغيرهنّ) ممّن رفعن المسألة النسوية والنسائية عالياً، في صلب القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية العالمية لم يكونوا ناشرات للقيم الغربية في أوطانهنّ، ولا مروّجات للأفكار التهدمية في مجتمعاتهنّ، ولا بائعات لقضايا شعوبهنّ وأوطانهنّ، ولا مشجّعات لثقافة التسييح الغربية في موروثهنّ الثقافي، بل هنّ نساء مثقفات، ومفكرات وناقداً، وكاتبات تعلّمن في مدارس الدولة الوطنية، وحُزن أعلى الشهادات العلمية، والعلمية، وافتكّكن - عبر كتاباتهنّ - أعلى الدرجات والأوسمة، فمثّلن بذلك ثقافة أجيالهنّ أحسن تمثيل، وحتى إن جاءت أفكارهنّ متباينة مع عامة طبقات القراء، فلا يجب التعريض بسمعتهنّ ونبذهنّ بتهم إسقاطية، لا تعكس في عمومها إلا عُقداً، وأمراضاً متأصلة في ذاكرتنا الثقافية المكبوتة تاريخياً، لأنّ كلّ المتهمين بالليبرالية - وإن كانوا فعلاً قد تخلّوا عن الإسلام - فإن لديهم بقاء أصيل على قيم العروبة، والهوية، والإنسانية؛ "لأن التباينات الفكرية، والقراءات المغايرة، لا تقضي بالضرورة سلخ الليبراليين من انتماءاتهم، وولائهم

للإسلام؛ فإذا كان هناك من الليبراليين من نسوا الله فأنساهم أنفسهم، فهذا لا يُبيح السقوط الشنيع في فخّ التعميم، ولا يُجيز الانسياق وراء شهوة التكفير و التّقسيق!؟⁵⁴

6 - الهوامش:

- 1 - المعطى الإبتسمي عند (غاستون باشلار)، و(ميشال فوكو) في السيّاق الثقافي الغربي، كما أنّه تعريب لذات المفهوم عند (توماس كون) في السيّاق الثقافي الأنجلو أمريكي. وأمّا في السيّاق العربي فنحدّده بعبارة "الناظم المعرفي"، التي تنتظم في إطاره المعرفة العربية الإسلامية/ أنظر (ميشال فوكو): المعرفة السّلمطة. ص.16
- 2 - روبرت نيتز: تاريخ الرقابة على المطبوعات/تر: فؤاد شاهين/دار الكتاب الجديدة المتّحدة/ ط1/ لبنان /2008م. ص14
- 3 - المصدر نفسه. ص124
- 4 - المصدر نفسه. ص124
- 5 - الأناسازيا اسم أُعطي تهكّما للرقابة على عالم الإبداع - الكتابة، واستمرّ الرّسامون في أوروبا وخارجها بتحقيق هذا الاسم عندما يُطلقونه على العوانس العابسات، والمثيرات للشفقة، اللّواتي يُراقبن غيرهنّ السعيدات، ومن هنا جاء اسم أناسازيا ليرمز إلى الرقابة التافهة العوراء، المسلّحة بمقص كبير كدلالة على القطع والتمزيق والإتلاف، وأنف طويل يحمل في نهايته نظارة بائسة وعلى رأسها قبعة شنيعة، وعلى كتفها الأيسر تجلس بومة/ انظر معجم لاروس الكبير/Larousse 1888م
- 6 - روبرت نيتز: تاريخ الرقابة على المطبوعات. ص94
- 7 - ابن حزم: المحلّي/ج1/ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي/ دار الجيل ودار الآفاق الجديدة - د ت /بيروت. ص69
- 8 - نصر حامد أبو زيد: دوائر الخوف /قراءة في خطاب المرأة/ منشورات المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء /ط3/ المغرب/عام 2004م. ص6-7
- 9 - حسن الخاقاني: العنف الثقافي (خطاب خصوم الحداثة)/سلسلة دراسات فكرية/ منشورات جامعة الكوفة/ ط1/بيروت - لبنان/2019م. ص17
- 10 - نصر حامد أبو زيد: من التفكير إلى التّكفير (ضدّ الجهل والزيف والخرافة)/ منشورات مكتبة مدبولي/ ط2/ القاهرة/ 1995م. ص13
- 11- Fatima Marnissi: La Peur Modernité Modernité (Conflit Islam – Démocratie)/ Albin Michel/ Paris.1992 p.50
- 12 - Fatima Marnissi: La Peur p.115
- 13 - نادية خاوة: الهندسة الجنسية للمكان/ منشورات دار ومضة/ط1/ الجزائر/2023م. ص102. 104
- 14 - فاطمة المرينسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي/ تر: فاطمة الزهراء أزرويل/دار الحداثة للنشر.ط1/ دمشق/ 1982م. ص31
- 15 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité p.26
- 16 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité p.38
17. الشهرستاني: الملل والنحل/ دار صعب/ د ط/بيروت - لبنان/ د ط/ 1986م. ص223

- 18 - كانت جماعة الخوارج المكلفة بقتل (علي) يتزعمهم (ابن ملجم)، الذي أخطر بالذهاب إلى الكوفة؛ حيث توجد ضحيته وكان الجامع مكان التنفيذ ، لأنّ الخليفة يقصده فجرا ليؤم الصلاة، وكانت من بين الفريق المكلف بالقتل امرأة تدعى (قُطّام).
- 19 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité p.48
- 21 -Fatima Marnissi : Beyond The Veil (Male – Female Dynamics in Muslim Societies) London .saqi books / p :32
- 21 - مني حلمي: نوال السعداوي كما أراها (أدب ونقد)/ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي/م17/ع192/2001م ص.26.
- 22 - صلاح منصور خاطر: صورة الرجل في الأعمال القصصية لنوال السعداوي/فكر وإبداع/ رابطة الأدب الحديث/المجلد50/2009م. ص118.
- 23 - نوال السعداوي: معركة جديدة في قضية المرأة. ص8
- 24 - ريمّة لعواس: انعكاسات النظرية النسوية الغربية في كتابات "نوال السعداوي" أنموذجاً/ دراسات معاصرة/ المركز الجامعي النشرسي تيسميسيلت/ مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة/ مجلد4/عدد خاص/ عام2020م. ص138
- 25 - فرح بن رمضان: قد قرأت روايات نوال السعداوي/ رسالة ماجستير غير منشورة/ الجامعة التونسية. ص12
- 26 - نوال السعداوي: معركة جديدة في قضية المرأة/ دار سينما للنشر/ ط1/ القاهرة 1992م. ص17
- 27 - المرجع نفسه. ص47
- 28 - المرجع السابق. ص34
- 29 - أنظر مجلّة الناقد/ العدد الأول/ الصادرة في لبنان/ عام1989م.
- 30 - نوال السعداوي: معركة جديدة في قضية المرأة. ص5
- 31 - المرجع السابق. ص50
- 32 - المرجع نفسه. ص36. 37.
- 33 - نوال السعداوي: معركة جديدة في قضية المرأة. ص89
- 34 - المرجع نفسه. ص57
- 35 - خالد السعيد: الفقهاء والدهماء والنساء (في نقد التشدد)/ دار الفرائي - لبنان/ ط1/ عام2013م. ص100
- 36 - نادية خاوة: الهندسة الجنسية للمكان. ص65 - 74
- 37 - فاطمة المرزيسي: الحريم السياسي (النبي والنساء). ص
- 38 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité/p23
- 39 - نجلاء نسيب الاختيار: تحرّر المرأة عبر أعمال (سيمون دوبوفوار وغادة السّمان)/ دار الطليعة / ط/ بيروت/ عام1991م. ص06
- 40 - شكري غالي: غادة السّمان بلا أجنحة/ دار الطليعة/ د ط/ بيروت - لبنان/ عام1977م. ص63
- 41 - غادة السّمان : كوابيس بيروت/ منشورات السّمان/ د ط/ لبنان/ عام1976م. ص354
- 42 - نجلاء نسيب الاختيار: تحرّر المرأة. ص25
- 43 - نادية خاوة: المرأة والجنس (نحو نظرية جنسانية نسوية)/ منشورات دار ومضة / ط1/ الجزائر/ عام2024م. ص119
- 44 - نجلاء نسيب الاختيار: تحرّر المرأة .. ص31.30

- 45 - المرجع نفسه. ص8
- 46 - خالدة سعيد: في البدء كان الميثاق/ دار الساقي/ ط1/ لبنان/ عام2009م. ص126
- 47 - المرجع نفسه. ص127
- 48 - المرجع نفسه. ص127
- 49 - المرجع نفسه. ص127
- 50 - فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي. ص29.31
- 51 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité/p. 60
- 52 - Fatima Marnissi: La Peur Modernité/p 62
- 53 - خالد السعيد: الفقهاء والدهماء والنساء. ص20
- 54 - المرجع نفسه. ص72
- 7- قائمة المراجع:**
- 1 - روبرت نيتز: تاريخ الرقابة على المطبوعات/ تر: فؤاد شاهين/ دار الكتاب الجديدة المتحدة/ ط1/ لبنان/ 2008م.
- 2 - ابن حزم: المحلى/ ج1/ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي/ دار الجيل ودار الآفاق الجديدة/ د ط/ بيروت/ د.ت.
- 3 - نصر حامد أبو زيد: دوائر الخوف / قراءة في خطاب المرأة/ منشورات المركز الثقافي العربي/ ط3/ الدار البيضاء - المغرب/ عام 2004م.
- 4 - حسن الخاقاني: العنف الثقافي (خطاب خصوم الحداثة)/ سلسلة دراسات فكرية/ منشورات جامعة الكوفة/ ط1/ بيروت - لبنان 2019م.
- 5 - نصر حامد أبو زيد: من التفكير إلى التكفير (ضدّ الجهل والزيغ والخرافة)/ منشورات مكتبة مدبولي/ ط2/ القاهرة عام 1995م.
- 6- Fatima Marnissi: La Peur Modernité Modernité (Conflit Islam – Démocratie)/ Albin Michel/ Paris.1992 .
- 7 - نادية خاوة: الهندسة الجنسية للمكان/ منشورات دار ومضة/ ط1/ الجزائر/ عام2024م.
- 8 - فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي/ تر: فاطمة الزهراء أزرويل/ دار الحداثة للنشر/ ط1/ دمشق/ عام 1982م.
- 9 - الشهرستاني: الملل والنحل/ دار صعب/ د ط/ بيروت - لبنان/ عام 1986م.
- 10-Fatima Marnissi : Beyond The Veil (Male – Female Dynamics in Muslim Societies) London .saqi books.
- 11 - مني حلمي: نوال السعداوي كما أراها (أدب ونق)/ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي/ م17/ ع192/ 2001م.

- 12 - صلاح منصور خاطر: صورة الرجل في الأعمال القصصية لنوال السعداوي/فكر وإبداع/ رابطة الأدب الحديث/المجلد 50/عام 2009م.
- 13 - نوال السعداوي: معركة جديدة في قضية المرأة/ دار سينما للنشر/ط1/ القاهرة/عام 1992م.
- 14 - ريم لعواس: انعكاسات النظرية النسوية الغربية في كتابات "نوال السعداوي" أنموذجاً/ دراسات معاصرة/ مجلة مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة/ مجلد 4/عدد خاص/ المركز الجامعي النشرسي تيسمسلت/عام 2020م.
- 15 - فرح بن رمضان: قد قرأت روايات نوال السعداوي/رسالة ماجستير غير منشورة/الجامعة التونسية .
- 16 - أنظر مجلّة الناقد/ العدد الأول/ الصادرة في لبنان 1989.
- 17 - خالد السعيد: الفقهاء والدهماء والنساء (في نقد التشدد)/دار الفرابي/ط1/ لبنان/عام 2013م.
- 18 - فاطمة المرنيسي: الحرّيم السّياسي (النّبيّ والنّساء)/تر: عبد الهادي عبّاس/دار الحصاد - دمشق.
- 19 - نجلاء نسيب الاختيار: تحرّر المرأة عبر أعمال (سيمون دوبوفوار وغادة السّمان)/ دار الطليعة/ ط1/ بيروت/عام 1991م.
- 20 - شكري غالي: غادة السّمان بلا أجنحة/ دار الطليعة/د ط/ بيروت - لبنان/عام 1977م.
- 21 - غادة السّمان : كوايس بيروت/ منشورات السّمان/د ط/ لبنان/عام 1976م.
- 22 - نادية خاوة: المرأة والجنس (نحو نظرية جنسانية نسوية)/ منشورات دار ومضة/ط1/ الجزائر/ عام 2024م.
- 23 - خالدة سعيد: في البدء كان المثنى/ دار السّاقى/ط1/ لبنان/عام 2009م.